



كلمة الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير الدكتور نواف سلام
المندوب الدائم

أمام مجلس الأمن
التقرير التاسع للجنة التحقيق الدولية المستقلة
في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية ان أتوجه باسم وفد لبنان، بالتهنئة لكم ولوفد بلادكم إيطاليا لترؤسكم أعمال المجلس لهذا الشهر، كما أود ان أعرب عن فائق التقدير للجهود التي بذلها وفد أندونيسيا -مندوباً دائماً وأعضاء- خلال توليهم رئاسة المجلس الشهر المنصرم.

إنه التقرير الأخير للمفوض سيرج برامرترز كرئيس للجنة التحقيق الدولية المستقلة في جريمة إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وصبه. يغادرنا المفوض برامرترز، بعد عامين عايش خلاهم ما شهد له لبنان من تفحيرات وإغتيالات سياسية، وعدوان إسرائيلي مدمر، ومحاولات ترهيب للقوات الدولية العاملة في الجنوب.

السيد الرئيس،

إستمعنا بانتباه كبير للعرض الذي قدمه المفوض برامرترز عن حصيلة عمل لجنة التحقيق الدولية. لا بد لنا وقبل الخوض في المضمون من التوجّه إليه لنحيي فيه المحقق الأمين والقانوني الرصين الذي ترجم التزامه المهني بمنهجية متماسكةٍ وخططٍ عملٍ وإدارةٍ محترفة للمعلومات والادلة، وحشد لأفضل الكفاءات المتخصصة وسعى دؤوبٍ لإقامة علاقة ثقة مع الدول المعنية في التحقيق لثتها على تقديم التعاون المطلوب منها.

إننا نشكر المفوض برامرترز وفريق عمله على سنتي عمل تابعوا خلاهم ما تم إنجازه في السابق وأكملوا بناء الأرضية القانونية الصلبة لتحقيق في غاية الأهمية، إذ أنه التحقيق الذي أراده المجتمع الدولي رادعاً في مواجهة إرهابٍ منظمٍ وجرائمٍ سياسيةٍ متالية طالت لبنان في نخبة من رجالاته، من وزراء ونواب ومتكلمين وأصحاب رأي حر وفي طليعتهم الرئيس الشهيد رفيق الحريري، كما حاولت أن تنال من لبنان في إستقراره وأمن أهله.

وفي هذا الإطار يهمنا أن نؤكّد على نقاط خمس يتضمنها التقرير:

أولاً: النجاح في تضييق نطاق التحقيق عبر التوصل إلى خلاصات تمهدية أكثر دقة حول الظروف المحيطة بالجريمة، بما فيها التعرف على هوية مزيد من الأشخاص المعنيين.

ثانياً: التمكّن من تحديد أدق لنطاق الدوافع المحتملة للإغتيال، بحيث باتت تقتصر على النشاطات السياسية للرئيس الحريري في الأشهر والسنوات التي سبقت إغتياله، ولا سيما بجهة علاقة الدوافع المحتملة بالأحداث التالية: اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، تمديد ولاية الرئيس إميل لحود، الإصلاح المقترن لقانون الانتخابات، ووضع الرئيس الحريري السياسي على مشارف الإنتخابات النيابية عام ٢٠٠٥.

ثالثاً: بلوغ نتائج عده ثبتت الفرضيات التي كانت توصلت إليها اللجنة بأن صلات عاملانية قد تكون موجودة بين المركبين المحتملين بجريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري وصاحبها والتغيرات والإغتيالات الإرهابية التي تلتها والتي تقدم اللجنة الدعم ل لتحقيق السلطات اللبنانيّة فيها.

رابعاً: تحقيق اللجنة تقدماً في الإعداد لتسليم عملها إلى مكتب المدعي العام للمحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة ببلبنان، تماشياً مع التقرير الذي قدمه الأمين العام تبعاً للقرار ١٧٥٧، بما فيه تحضير بيانات اللجنة والوثائق والملفات والأدلة وتصميم مسودة إستراتيجية لبرنامج حماية الشهود وصولاً إلى تحديث جردها ووضعها الخطط لتصفيه موجوداتها وفقاً لأنظمة المرعية في الأمم المتحدة.

خامساً: ولعل هذا هو الأخطر، وهو إشارة اللجنة إلى أن الأدلة التي كُشفت في إغتيال الرئيس رفيق الحريري وبعض العمليات الأخرى، بما فيها الإغتيال الأخير للنائب أنطوان

غانم، تؤكد واقع أن المركبين أو مجموعات المركبين تمتعوا ولا يزالوا يتمتعون بإمكانيات التحرك السريع وبقدرات عملانية واسعة ومتطرفة متوافرة في بيروت كما اعتمدت على خبرات ومعدات وموارد محددة.

السيد الرئيس،

وعشية انتهاء ولاية المفوض سيرج برامرترز، أتوقف مودعاً له ونافلاً إليه شكر الحكومة اللبنانية لما أبجزته لجنة التحقيق، وتنياها له بالتوقيق الدائم والتقدم المستمر، ونحن على يقين أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا سوف تستفيد من عميق خبراته القانونية والعملية. كما أغتنم هذه المناسبة لأشكر سعادة الأمين العام للأمم المتحدة على قراره تعيين السيد دانيال بلمار خلفاً للمفوض برامرترز ومدعياً عاماً للمحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بليбан عند بدء عملها، و لابد من التنويه أيضاً بتحاوب مجلسكم الكريم مع قرار التعيين هذا.

السيد الرئيس،

ونحن نقترب من الذكرى الثالثة لجريمة إغتيال الرئيس رفيق الحريري وصهره، ومن حقهم على درب الشهادة من عملوا على تعزيز استقلال لبنان ودافعوا عن الحريات فيه، لا يسعنا إلا أن نقدر كل التقدير أن يكون مجلسكم الكريم قد رافق قافلة شهداء بلادي بعزم ومسؤولية كبيرين من خلال تشكيل لجنة التحقيق، والاستماع إلى تقاريرها الدورية، ووضع النصوص المنشئة للمحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بليبان موضع التنفيذ، وتکلیف الأمین العام الشروع بإتخاذ الخطوات التي ستؤدي إلى إعلان اکتمال شروط بدء عملها قريباً، فتحقق العدالة وينال المجرمون الإرهاييون القصاص الذي يستحقون .